

أبرز انتهاكات الأطراف المشاركة في اللجنة الدستورية في غضون الأسبوع الأول لجلساتها

استمرار ارتكاب جرائم الحرب من قبل
النظام السوري وحلفائه دليل إضافي على
إهانة الدستور والمجتمع الدولي

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 7 تشرين الثاني 2019

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: على المبعوث الدولي والدول الداعمة للجنة الدستورية إيقاف جرائم الحرب قبل البدء بالتفاصيل.

ثالثاً: الملخص التنفيذي.

رابعاً: عرض لأبرز انتهاكات الأطراف المشاركة في عمل اللجنة الدستورية حسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة:

الإثنين 23/ أيلول أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في مؤتمر صحفي عقده في المقر الدائم بنيويورك، موافقة حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة المفاوضات السورية على إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة تسهلها الأمم المتحدة في جنيف كجزء من العملية السياسية لإنهاء النزاع المستمر في البلاد منذ عام 2011، وقد أوضحت رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، في 27/ أيلول، اختصاصات هذه اللجنة وعملها.

ويشكل مؤتمر سوتشي الروسي الذي انعقد في 30/ كانون الثاني/ 2018 مرجعية تشكيل اللجنة الدستورية حيث تعتبر المخرج الأساسي منه، على الرغم من أن المعارضة السورية السياسية قد رفضت المشاركة فيه، وقد تم تبني فكرة اللجنة الدستورية لاحقاً من قبل المبعوث الدولي السابق ستافان ديمستورا، وسار السيد جير بيدرسن المبعوث الأممي الحالي إلى سوريا على المسار ذاته، وقد كانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد وجهت إليه رسالة فور توليه مقاليد عمله طلبت منه فيها إعادة مسار العملية التفاوضية إلى تسلسله الطبيعي، الذي يبدأ بتشكيل هيئة حكم انتقالي تنبثق عنها لجنة دستورية ولجنة انتخابية وتشكل هيئة الحكم الانتقالي مرجعية تلك اللجان، وعدم اتباع ما خطه السيد ديمستورا من البدء بالمقلوب.



في 30/ تشرين الأول/ 2019 انطلقت اجتماعات اللجنة الدستورية الموسعة، المؤلفة من 150 عضواً (50 منهم من طرف الحكومة السورية و50 يمثلون المعارضة، 50 ممثلون عن منظمات المجتمع المدني ويتم اختيارهم من قبل مكتب المبعوث الأممي وفق آليات ومحددات هو يضعها وغير معلنة، كما أنها غير مفهومة حيث تحتوي شخصيات لا علاقة لها بالقانون الدستوري أو حقوق الإنسان أو العدالة الانتقالية وما إلى ذلك) في مقر الأمم المتحدة بجنيف، برئاسة كل من أحمد كزبري عن وفد النظام السوري وهادي البحرة عن وفد المعارضة وبحضور السيد جير بيدرسن، المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا. أعلن السيد جير بيدرسن في ختام اجتماعات اللجنة الدستورية الموسعة، يوم الجمعة 1/ تشرين الثاني/ 2019 عن الاتفاق على تشكيل الهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية، المؤلفة من 45 عضواً (15 عن كل جانب) على أن تبدأ عملها في 4/ تشرين الثاني، لمدة أسبوع، والتي ستعمل على إعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة العمومية، كإسهام في التسوية السياسية في سوريا وفي تطبيق [قرار مجلس الأمن 2254](#).

منهجية:

يهدف التقرير إلى استعراض أبرز الانتهاكات التي تمكّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها من قبل الأطراف المشاركة في اللجنة الدستورية (قوات النظام السوري وحليفه الروسي وفصائل في المعارضة المسلحة) في غضون أسبوع منذ بدء جلساتها في 30/ تشرين الأول حتى 6/ تشرين الثاني/ 2019، وبالتالي لا يتضمن التقرير انتهاكات قوات سوريا الديمقراطية ولا قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولا قوات عملية نبع السلام (القوات التركية والجيش الوطني السوري).

وقد اعتمدنا على باحثين ميدانيين عاملين لدينا، حيث قمنا بأخذ شهادات مباشرة من ناجين أو من أقرباء لضحايا أو عمال إغاثة ونشطاء إعلاميين، ذلك بالاعتماد على شبكة العلاقات الواسعة التي تمتلكها من خلال عملنا المستمر منذ ثماني سنوات.

تعمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق الانتهاكات بشكل يومي، وتعتبر جريمة القتل الجرمية الأعظم، وتُشكّل بالتالي مؤشراً أساسياً لتقييم أثر الاتفاقات، وكذلك استهداف المراكز الحيوية المدنيّة. ويُسجّل هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، وتوزّعها تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها. نرجو الاطلاع على المنهجية المتبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا ¹.

¹ منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf >>



حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصورة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأظهرت مقاطع مصورة بثّها ناشطون موقع الهجمات وجثث الضحايا والمصابين وحجم الدمار الكبير الذي تسببت به الهجمات.

ونحتفظ بنسخٍ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخ احتياطية على أقراصٍ صلبة، وبالرغم من ذلك لا ندّعي أننا قُمنّا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّنّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: على المبعوث الدولي والدول الداعمة للجنة الدستورية إيقاف جرائم الحرب قبل البدء بالتفاصيل:

توقع المجتمع السوري أن تنخفض وتيرة الانتهاكات الممارسة بحقه وقسوتها بعد أن ينطلق المسار الدستوري، وغالباً ما يكون البدء بالمسار الدستوري بعد توقف النزاع والبدء بالمفاوضات وصولاً إلى تسوية معينة ثم يقوم الأطراف بصياغة ما تمّ الاتفاق عليه ضمن وثيقة إعلان دستوري، لكن النزاع في سوريا لا يزال مستمراً ولا يزال النظام السوري وحلفاؤه يمارسون مختلف أنواع الانتهاكات، التي يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية ويشكل بعضها الآخر جرائم حرب، فلا تزال عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز مستمرة، ولا تزال عمليات قصف المراكز الحيوية وأبرزها المراكز الطبية مستمرة، ولم يتم الكشف عن مصير المختفين قسرياً لدى الأطراف المتفاوضة.

وقد أكد رئيس النظام السوري بشار الأسد بشكل واضح في مقابلة أجراها معه التلفزيون الرسمي تم بثّها في 31/ تشرين الأول أن الوفد الذي أرسلته الحكومة إلى جنيف لا يمثل الحكومة قائلاً: "البعض يعتقد أن الطرف الأول هو الدولة السورية أو الحكومة السورية. لا، الطرف الأول هو الذي يمثل وجهة نظر الحكومة السورية، أما الحكومة السورية فهي ليست جزءاً من هذه المفاوضات ولا من هذا النقاش."

لقد رصد فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في غضون الأسبوع الأول منذ بداية جلسات اللجنة الدستورية عمليات قصف عنيفة وعشوائية في كثير منها، نفذتها قوات النظام السوري على ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الغربي، مع ارتفاع وتيرة القصف على مدينتي كفر نبل وجسر الشغور ومحيطهما في ريف إدلب، كما شهدت مدينة عندان في شمال محافظة حلب ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة الهجمات الأرضية في الأيام الثلاثة الأخيرة. وقد بلغ عدد الهجمات الأرضية التي تمكنا من توثيقها في غضون هذا الأسبوع قرابة 162 هجوماً.



إضافة إلى ذلك، فقد سجلنا أول غارة للطيران ثابت الجناح التابع لقوات النظام السوري، في 4/ تشرين الثاني، بعد انقطاع استمرار قرابة شهر ونصف الشهر، وقد سجلنا ما لا يقل عن 11 غارة تم تنفيذها على منطقة خفض التصعيد الرابعة -جلها في ريف محافظة إدلب الغربي-، منذ ذلك التاريخ.

وعلى الرغم من أن اللجنة الدستورية فكرة روسية إلا أن القوات الروسية تقوم بالتوازي مع جلسات جنيف بقصف عنيف ومركز على بلدات عدة في ريفي إدلب الجنوبي والغربي، وبلغ مجموع تلك الهجمات قرابة 46 غارة.

استمرت قوات النظام السوري في سياسة الاعتقالات خلال هذا الأسبوع وتركزت هذه الاعتقالات في محافظة ريف دمشق مستهدفة بشكل أساسي الأشخاص الذين أجروا تسويات لأوضاعهم الأمنية سابقاً.

كانت حركة النزوح في منطقة إدلب في المدة المذكورة ضئيلة جداً وانحصرت في ريف إدلب الجنوبي وبلدات ريف إدلب الغربي، حيث أن جميع المناطق التي تعرضت للقصف خالية تقريباً من سكانها.

ثالثاً: الملخص التنفيذي:

نستعرض فيما يلي حصيلة أبرز الانتهاكات التي ارتكبتها قوات النظام السوري وحليفه الروسي منذ بدء انعقاد جلسات أعمال اللجنة الدستورية في 30/ تشرين الأول حتى 6/ تشرين الثاني/ 2019.



snhr



info@sn4hr.org

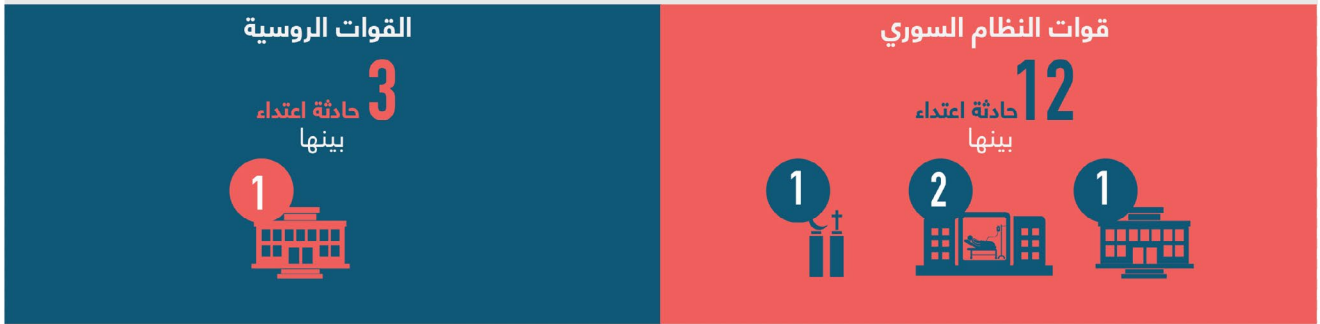
www.sn4hr.org

توزعت على النحو التالي



ما لا يقل عن 19 حالة اعتقال على يد قوات النظام السوري

15 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنيّة



ألف: المجازر وغيرها من أعمال القتل غير المشروع:

- سجلنا مقتل 24 مدنياً، بينهم 6 طفلاً، و 1 سيدة (أنتى بالغة)، على يد قوات الحلف السوري الروسي، توزعت حصيلة الضحايا بحسب الأطراف الفاعلة على النحو التالي:
- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 10 مدنياً بينهم 2 طفلاً
- القوات الروسية: 14 مدنياً بينهم 4 طفلاً و 1 سيدة



باء: عمليات الاعتقال والإخفاء القسري:

وثقنا 19 حالة اعتقال على يد قوات النظام السوري في الفترة التي يغطيها التقرير.

تاء: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية: وثقنا ما لا يقل عن 15 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، في المدة التي يغطيها التقرير، بينها 2 على مدارس و2 على منشآت طبية، و1 على مكان عبادة، و6 على مراكز للدفاع المدني (منشآت وآليات). وجميعها على يد قوات الحلف السوري الروسي، توزعت حسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 12 حادثة اعتداء، بينها 1 على مدرسة، و2 على منشآت طبية، و1 على مكان عبادة.

- القوات الروسية: 3 حادثة اعتداء، بينها 1 على مدرسة.

لم نسجل عمليات قصف تسببت في وقوع خسائر مادية أو بشرية من قبل فصائل في المعارضة المسلحة على مناطق سيطرة النظام السوري خلال المدة التي يغطيها التقرير.

رابعاً: عرض لأبرز انتهاكات الأطراف المشاركة في عمل اللجنة الدستورية حسب قاعدة بيانات

الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

ألف: أبرز أعمال القتل غير المشروع:

أولاً: قوات النظام السوري:

الإثنين 4/ تشرين الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح (Su-24) تابع لقوات النظام السوري - كان قد أفلح من مطار التيفور بريف محافظة حمص - بالصواريخ قرية الكفير بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين من عائلة واحدة، بينهم طفلان اثنان (ذكر واحد، وأنثى واحدة)، وإصابة مدنيين آخرين بجراح. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

ثانياً: القوات الروسية:

الخميس 31/ تشرين الأول/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً على قرية الفطيرة بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل مدنيين اثنين، أحدهما رجل مسن، إضافة إلى إصابة عدة مدنيين آخرين بجراح. تخضع القرية لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.



الخميس 31/ تشرين الأول/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ قرية حاس بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة مدنيين عدة بجراح، وأثناء تجمع المدنيين لإسعاف الجرحى كرر الطيران ذاته القصف على الموقع، ما تسبب في مقتل شخصين اثنين، أحدهما مقاتل ضمن صفوف فيلق الشام -أحد الفصائل في المعارضة المسلحة- كان يعمل على إسعاف الجرحى. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الخميس 31/ تشرين الأول/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بصواريخ عدة على الحي الشمالي الغربي من مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين نازحين من منطقة سهل الغاب، بينهم طفلة واحدة، إضافة إلى إصابة مدنيين عدة بجراح. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

السبت 2/ تشرين الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ منزلاً في الحي الشمالي من قرية جبلا بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين من عائلة واحدة، بينهم سيدة واحدة، إضافة إلى دمار كبير في المنزل ومحيطه. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الثلاثاء 5/ تشرين الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ منزلاً -يقطنه نازحون من بلدة اللطامنة بريف محافظة حماة- في قرية الدار الكبيرة بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل ثلاثة أطفال أشقاء (اثنتان من الإناث، وذكر واحد)، وإصابة والدتهم بجراح. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

باء: عمليات الاعتقال والإخفاء القسري:

أولاً: قوات النظام السوري:

قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقال يوم السبت 2/ تشرين الثاني في مدينتي دوما وحريستا في الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق، تم توثيق اعتقال 15 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

عبد الجليل حوتري، معلم صف، من أبناء مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر 45 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري في 2/ تشرين الثاني/ 2019 إثر مدهامة منزله في مدينة دوما واقتادته إلى جهة مجهولة. نشير إلى أن عبد الجليل كان قد أجرى تسوية لوضعه الأمني في وقت سابق من عام 2018.



أحمد مسلم الأشرف، من أبناء بلدة حزة بمحافظة ريف دمشق، اعتقلته قوات النظام السوري في 2/ تشرين الثاني/ 2019 من بلدة حزة، واقتادته إلى جهة مجهولة. نشير إلى أن أحمد كان قد أجرى تسوية لوضعه الأمني بعد عودته من مكان تهجيره قسرياً في محافظة إدلب في عام 2018.

تاء: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية:

أولاً: قوات النظام السوري:

الجمعة 1/ تشرين الثاني/ 2019 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري المدرسة الابتدائية في بلدة بدا بريف محافظة إدلب الغربي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المدرسة، ونشوب حريق في مخزن الكتب ضمن المدرسة. تخضع بلدة بدا لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأحد 3/ تشرين الثاني/ 2019 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على مركز الدفاع المدني في مدينة عندان بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المركز وإصابة معداته وأربع آليات (سيارتان ملحق صهريج، وسيارة نجدة إطفاء، وشاحنة قلاب) تابعة له بأضرار مادية متفاوتة. نشير إلى أن عملية القصف تكررت من المدفعية ذاتها على المركز في اليومين التاليين أيضاً؛ ما أدى إلى خروج المركز عن الخدمة، تخضع مدينة عندان لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة وقت الحادثة.



أضرار في آليات تابعة لمركز الدفاع المدني في مدينة عندان/ حلب إثر هجمات أرضية لقوات النظام السوري على مدار ثلاثة أيام، تم التقاط الصور في 5/ تشرين الثاني/ 2019 - الدفاع المدني السوري



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

8

الإثنين 4/ تشرين الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح (Su-24) تابع لقوات النظام السوري - كان قد أقلع من مطار التيفور بريف محافظة حمص - صواريخ عدة قرب مسجد البشرية في قرية البشرية بريف محافظة إدلب الغربي، الذي يتخذ مركز البشرية الصحي الطابق الأرضي منه مقراً له، سقطت الصواريخ على بعد 100م من المسجد؛ ما أدى إلى إصابة كلاً من بناء المسجد والمركز الصحي بأضرار مادية متوسطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الإثنين 4/ تشرين الثاني/ 2019 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري عشرات الصواريخ على أحياء مدينة جسر الشغور بريف محافظة إدلب الغربي، بشكل متتالي، ما أدى إلى إصابة مدنيين عدة بجراح، إضافة إلى سقوط صواريخ عدة على مراكز حيوية مدنية، هي:

المركز الصحي في جسر الشغور: قرابة الساعة 15:30 سقطت صواريخ عدة على بناء المركز - المدعوم من قبل اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية "UOSSM" - بشكل مباشر؛ ما أدى إلى دمار جزئي فيه وإصابة تجهيزاته بأضرار مادية متوسطة، نشير إلى أن المركز الصحي يقدم خدماته لقرابة 9000 مريض شهرياً.

سوق الخضرة: تسبب القصف بدمار عدد من المحلات التجارية وإصابة مرافق السوق بأضرار مادية كبيرة.

سيارة إسعاف تابعة للدفاع المدني: طالت الصواريخ فريق الدفاع المدني -مركز جسر الشغور في أثناء توجهه لإسعاف مصابين في الحي الشرقي من المدينة؛ ما أدى إلى إصابة ثلاثة عناصر من الفريق بجراح، إضافة إلى إصابة سيارة إسعاف -من نوع فان- بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة جسر الشغور لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.



أضرار في المركز الصحي في جسر الشغور إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري على المدينة في 4/ تشرين الثاني/ 2019



الثلاثاء 5/ تشرين الثاني/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة قرب فرن الجانودية الجديد (فرن التقوى سابقاً) -الذي تديره منظمة عطاء للإغاثة والتنمية- في قرية الجانودية بريف محافظة إدلب الغربي، سقطت الصواريخ على بعد قرابة 50م من المسجد؛ ما أدى إلى إصابة بنائه وتجهيزاته بأضرار مادية متوسطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

باء: القوات الروسية:

الخميس 31/ تشرين الأول/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة قرب مدرسة البيراس في الأطراف الغربية من مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، سقطت الصواريخ على بعد قرابة 50م من المدرسة؛ ما أدى إلى إصابة بناء المدرسة وأثاثها بأضرار مادية بسيطة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الخميس 31/ تشرين الأول/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ مركز منظمة شباب نحو المستقبل في قرية الفطيرة بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المركز، وإصابة أثنائه بأضرار مادية متوسطة، نُشير إلى أن المركز متوقف عن العمل منذ أزيد من خمسة أشهر، نتيجة التصعيد العسكري لقوات الحلف السوري - الروسي على منطقة خفض التصعيد الرابعة. تخضع قرية الفطيرة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الخميس 31/ تشرين الأول/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة قرب قرية الهدى للنازحين -تجمع سكني مخصص لإيواء نازحين من ريف حماة- في الحي الشمالي الغربي في مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ سقطت الصواريخ على بُعد نحو 50م من القرية؛ ما أدى إلى إصابة عدد من الأبنية بأضرار مادية متوسطة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

1. خرقت قوات الحلف السوري الإيراني الروسي بشكل لا يقبل التّشكيك قراري مجلس الأمن 2139 و2254 الفاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وخرقت عدداً واسعاً من قواعد القانون الدولي الإنساني العربي، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.



2. إنَّ عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر الكبير بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة، كما أن الهجمات لم تميز بين المدنيين والعسكريين في أغلب الحالات، ويبدو أن بعض الهجمات تعمدت استهداف مراكز حيوية ومناطق مدنية.

3. لقد وافقت الدول بالإجماع في قمة عام 2005 على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إن هذه المسؤولية تستلزم منع هذه الجرائم، ومنع التحريض على ارتكابها بكافة الوسائل الممكنة، وعندما تخفق الدولة بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الفظيعة، أو تقوم هي بارتكاب هذه الجرائم كما في حالة النظام السوري، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب.

التوصيات:

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في عرقلة العملية السياسية.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الطلب من النظام السوري وحليفه الروسي وفصائل المعارضة التوقف عن كافة الانتهاكات وتأمين إجراءات حسن النية عن طريق إيقاف القصف وكشف مصير المختفين قسرياً على أقل تقدير.

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على ”توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها.“
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتبرعات اللازمة.



إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السّامية أن تُقدّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها تُقّدت من قبل أطراف النزاع.
- تدريب المنظمات السورية على البدء بإزالة الألغام والذخائر العنقودية غير المنفجرة ورفع التّوعية المحلية لمثل هذا النوع من المخاطر.
- إنشاء منصّة تجمع عدداً من المنظمات السورية الفاعلة في مجال توثيق الانتهاكات والمساعدة الإنسانية؛ بهدف تبادل الخبرات مع المجتمع السوري.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التّقرير والتقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.



- تحديد المسؤولين عن الهجمات بشكل واضح في حال التوصل إلى نتائج ترجح ذلك، وبشكل خاص القوات الروسية التي تكاد تخلو تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية من حوادث تحملها مسؤولية هجمات جوية باستثناء حادثة واحدة فقط طيلة ثلاث سنوات من التدخل الروسي في سوريا.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن انتهاك الدستور السوري عبر قتل المواطنين السوريين وتدمير منازلهم وإخفاء وتعذيب عشرات الآلاف منهم.
- إيقاف عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسببت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العربي الإنساني والدستور والقانون السوري.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العربي الإنساني.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

